الأساليب اللغوية في الدرس النحوي القديم

بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي

أسلوب التعجّب أنموذجاً.

الدكتور باسم يونس البديرات

جامعة الحصن/ أبو ظبي

بالمشاركة مع

الدكتور حسين محمد البطاينة

جامعة البلقاء التطبيقية/ الأردن

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن منهج النحاة القدماء في دراسة الأساليب اللغويّة وتحليلها، ويُقصد بالأسلوب (التركيب اللغوي المحدد الذي يعبّر عن مواقف مطّردة في الاستعمال)، ومدى تناسب هذا المنهج التحليلي مع دلالة هذه الأساليب. وذلك من خلال دراسة أسلوب التعجّب حيث تركّز البحث النحوي القديم في مجله لهذا الأسلوب ــ وما شاكله ــ على أساس المعنى النحوي (الفاعليّة، والمفعوليّة،...)، المتمثّل بالإعراب وتقديراته المختلفة؛ ففوتت هذه المنهجيّة الكثير من دلالة هذا الأسلوب. كما تركّزت دراسته بالدرجة الأولى ــ في التحليل النحوي القديم ــ على صيغتين اثنتين في إنشاء التعجّب في اللغة العربية دون إفراد باب خاص للتعجّب يمكن من خلاله استيفاء جميع الأساليب والتراكيب التي يمكن أن تؤدي مفهوم التعجّب بصورة متكاملة. وستكون الأسئلة الآتية محاورها:

١ ــ ما هي معايير التحليل النحوي للجملة العربية في الدراسات النحويّة القديمة؟

٢ ــ إلى أي مدى يتوافق التحليل النحوي للأساليب اللغويّة مع دلالتها التي وضِعتْ لها؟

٣ ــ ما هي النتائج التي تمخّضت عن طبيعة التحليل النحوي القديم لبنية التراكيب؟

٤ــ إلى أي مدى يمكن الإفادة في دراسة الأساليب اللغويّة من آراء البلاغيين والأصوليين التي عنت بالناتج الدلالي للأسلوب اللغوي أكثر من عنايتها بالجانب الإعرابي؟

Abstract

Linguistic styles in the classical grammatical study between grammatical meaning and semantic meaning

Exclamation style: A model

This research aims at revealing the way how the old linguists studied the linguistic methodology and analysed them. It also focuses on the compatibility of this way of analysing with denotation of those methodologies. This will happen though studying the exclamation techniques which were shown in the old syntactic search in one of the magazines. It also focused on the syntactic meaning represented by subject and predicate. This study also talked about two forms of exclamations in the Arabic language without having specific chapter to the most frequent questions about the topic itself. The following questions will be answered by this research:

١. What are the criteria of syntactic analysis during syntactic studies?

٢. To what extent does the syntactic analysis of the linguistic methodology go with their denotations?

٣. What were the results of the nature of the syntactic analysis?

٤. To what extent can we benefit from the linguistic methodology of the opinions of the linguists which focused mainly on the denotation of the meaning?

مقدّمة:

لقد تناوت هذه الدراسة منهج علماء اللغة القدماء في دراسة الأساليب اللغويّة في البحث النحوي القديم. وبيان طبيعة هذا البحث الذي تركّز في مجمله حول المعنى النحوي بصورة تفوق المعنى الدلالي ــ في بعض الأحيان ــ الذي هو قصد التركيب، وربّما فوّت هذا المنهج البحثي على هذه الأساليب اللغويّة الكثير من دلالتها أو نأى بها عن مظان المعنى المراد من الاستعمال اللغوي لها. وقد اقتصرت الدراسة على أسلوب واحد من أساليب اللغة العربيّة، وهو أسلوب التعجّب طلباً للدقّة من جهة، ولغرابة تحليل هذا الأسلوب في الدرس النحوي القديم من جهة أخرى.

وقد جاءت الدراسة بمقدمة، ومبحثين. أمّا المقدّمة فقد عُرِض فيها مشكلة البحث، ومنهجه، وأبرز نتائجه. أما المبحث الأول فقد عُرِض فيه أبرز معايير التحليل النحوي القديم، وأهمّ النتائج التي تمخضّت عن طبيعة هذا التحليل.

وفي المبحث الثاني عُرِضت جملة من المسائل ذات الصلة بأسلوب التعجّب ومنهجية دراسته في التحليل النحوي القديم، من مثل مفهومه، وشروطه، وطرائق إعرابه، والخلافات حولها، ومن ثمّ الصيغ والتراكيب التي تخرج في دلالتها إلى التعجّب. وقد اتخذت الدراسة من الوصف والتحليل منهجاً لها. وخلُصتْ إلى جملة من النتائج، منها:

أ ــ قامت نظريّة التحليل النحوي للتراكيب اللغويّة عند النحاة القــدماء على أساس ضرورة وجود ثلاثة أطراف ولا بد من توافرها: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية رمز تاثير العامل بالمعمول.

ب ــ ضرورة إيجاد إعراب لكلّ كلام منطوق، وترتّب على ذلك ضــرورة تجزئة التراكيب اللغويّة بصورة قد تنأى بها عن الدلالة التي وضعت لها.

ج ــ لم تستوفِ معظم الأساليب اللغويّة حقّهــا الــوافي مــن الدراســة الدلالية بسبب الاهتمام بــالمعنى النحــوي. كالتعجّــب، والــشرط، والاختصاص، والتقديم والتأخير.

د ــ ليس من الضروري ارتباط الحركة الإعرابية في مجمــل التراكيــب اللغويّة بالعامل وحده قدر ارتباطها بالحالــة النفــسيّة للمــتكلّم. أو الغرض البلاغي الذي يقصده.

المبحث الأول: معايير التحليل النحوي عند القدماء.

لقد كان لعلماء اللغة العربية القدماء إسهامات متميزة في دراسة اللغة العربيّة على جميع مستوياتها: النحويّة، والصرفيّة، والصوتيّة، والدلاليّة. ووضع لهذه الدراسة معايير أساسيّة في مراحلها الأولى، ونقصد بالمعيار: المرجعيّة التي يُستند إليها في التحليل اللغوي، وقد تمثّلت في الآتي:

الزمان والمكان:

لقد أقام النحاة الأوائل تحليلهم اللغوي على مرجعيّة أساسيّة ممثلة بكلام العرب (الشعر والنثر)، وكذك القرآن الكريم. وقد وضعت المعايير الزمانية والمكانية للمادة اللغويّة التي يُحتجّ بها (مرجعيّة التحليل) من كلامهم نثراً وشعراً. وما ثبت منه عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم بناء على التحديد الزماني والمكاني الذي أخذ به النحاة. فمن حيث الزمان فقد كان إبراهيم بن هرمة (١٧٦هـ) نهاية الفترة الزمنيّة للاحتجاج. ومن حيث المكان فقد أخذ بكلام ما ثبت منه عن الفصحاء، نحو قريش، وقيس وتميم وأسد... ولم يأخذوا من لخم، ولا من جذام، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط([1]).

وأمّا القرآن الكريم فقد تم اعتماده أساساً من أسس التقعيد وكذلك قراءاته. وقد كان لأساس الكم أثر واضح في هذا التحليل، ونقصد بالكم مدى دوران الظاهرة في الاستعمال اللغوي عند العرب أو في القرآن

---

[1] ـ جلال الدين، السيوطي، الاقتراح، تحقيق: أحمد محمد قاسم، القاهرة، (١٩٧٦)، ٥٦ ـ ٧٠.

الكريم، وما ينتج عن ذلك من اطراد للقواعد النحويّة. وقد عدّ النحاة ما خرج على هذه القواعد من كلام العرب من الشاذ أو النادر أو غيره. أمّا ما كان منه في القرآن الكريم فقد اكتفوا بتخريجه كل في موطنه بردّه إلى المعنى للمحافظة على النسق العام للقواعد.

تمام المعنى في التركيب:

لقد كانت الجملة من بين ما عني به النحاة القدماء في دراستهم للغة العربية. والجملة عندهم ما يحسن السكوت عليه، وفيه تمام المعنى، يقول سيبويه:"ألا ترى أنّك لو قلت فيها عبد الله حسُنَ السكوت وكان كلاماً مستقيماً، كان حَسُنَ واستُغنى في قولك: هذا عبد الله"([1]).

وربما كان أول ظهور لمصطلح الجملة بصور واضحة وصريحة عند المبرّد (٢٨٥هـ) في كتابه المقتضب، ويربطها بتمام المعنى، حيث يقول في باب الفاعل: "وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"([2]). ويستعمل ابن جنّي (٣٩٢هـ) لفظ الكلام بمعنى الجملة، مشترطا استقلاليته وإفادته للمعنى حدّا له، فيقول: "كلُّ لفظ مستقلٍّ بنفسِه مفيدٍ لمعناه، وهوَ الذي يُسمِّيه النحويونَ الجملَ . وبأنَّه في لغةِ العربِ عبارةٌ عنِ الألفاظِ القائمةِ

---

[1] ـ سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخامجي، القاهرة، (١٩٨٨)، ٢/ ٨٨.

[2] ـ المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ، عالم الكتب، بيروت ،(د،ت) ج١/ ٨.

برؤوسِها المستغنيةِ عنْ غيرِها، وهيَ التي يُسمِّيها أهلُ هـذه الـصناعةِ الجملَ على اختلافِ تراكيبِها"([1]).

وقد أولى النحاة المتأخرون دراسة الجملة عناية خاصّة، ويُعدّ ابـن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) من أبرزهم في هذا الباب؛ فـدرسَ الجملـة دراسة مستوفاة، فجعلها في ثلاثة أنواع، وقـسمين. الأنـواع: فعليـة، واسميّة، وظرفيّة. والقسمان: الصغرى، نحو: قام زيدٌ، والكبرى، نحـو: زيدٌ قام أبوه([2]). وأفرد لها باباً خاصاً في كتابه (مغني اللبيب) سمّاه (في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها) وجعل كذلك إفادة المعنى مطلبـا لها([3]).

السلامة اللغويّة والصحة المعنويّة:

لقد تنبّه النحاة القدماء ــ وعلى رأسهم سيبويه ـــ فـي دراسـتهم للتراكيب اللغويّة في اللغة العربيّة إلى أمر غاية فـي الأهميّـة، وهـو ضرورة تحديد ما يقبله النظام اللغوي للغة وما لا يقبلـه، أي ضـرورة اجتماع السلامة اللغويّة والصحة المعنويّة. فبناء الجملة والتراكيب فـي اللغة لا يخضع لاختيارات عشوائيّة من المفردات، وإنّما ينتظمها قـانون معيّن من التأليف. فليس كل تتابع للوحدات الـصرفية أو المورفيمـات

١ــ ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب العلميّة، مصر ،(د،ت)، ج١/ ١٧.

٥ ــ الأنصاري، ابـن هـشام، مغنـي اللبيـب، تحقيـق: عبـد اللطيـف محمـد الخطيب،(د،ت)، ج١/ ٤٩٠ ــ ٤٩٢.

[3]ــ الأنصاري، ابن هشام، المرجع السابق، ج٥/ ٧.

يكوّن تركيباً مقبولاً أو جملة مفيدة، إذ الأمر يرتبط بالتتابع السليم للصيغ ومدى آدائها للمعنى ضمن العُرف اللغوي للغة، بمعنى الاستعمال الفصيح عند العرب. وقد عبّر عنه سيبويه بـ(المستقيم الحسن)، وعقد له بابا في كتابه سماه باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)، ومثّل على المستقيم الحسن بقوله: (أتيتكَ أمسِ أوسآتيكَ غداً). وعبّر عن النوع الآخر (المُحال) الذي يبدو ظاهره مستقيماً تركيباً فاشلاً في أداء المعنى بقوله (أتيتك غداً، أوسآتيك أمسِ). ففي النوع الأول من الاستعمال تشابه التركيبان من حيث البناء الخارجي، إلا أنّ الاختلاف يكمن في تغيّر دلالة العنصر الثاني (أمسِ) الدال على الزمن الماضي، مع العنصر (السين) التي تفيد دلالته في اللغة العربيّة الاستقبال. وأن تضع الصيغة في غير موضعها عدّه من (القبيح) في الاستعمال، نحو قولك: قد زيداً رأيت. وكي زيدٌ يأتيك([1]). فالنظام اللغوي للغة العربيّة يقتضي القول: قد رأيت زيداً. وكي يأتيك زيدٌ. مع أن المكوِّنات اللغويّة في الحالتين واحدة إلا أنّها اختلفت في طريقة التوزيع داخل التركيب اللغوي.

<u>الإسناد:</u>

ومن المعايير الأخرى التي اتُّخِذت أساسا في التحليل اللغوي عند العرب معيار الإسناد. وقد حظي الإسناد بنصيب وافر في دراسة بنية الجملة العربيّة بعنصريه (المسند والمسند إليه)([2])، وهما "عبارة عن

---

[1]ــ سيبويه، الكتاب، ج١/ ٢٥ ــ ٢٦.

[2]ــ وهما: المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل. انظر السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ، دار الفكر، عمان، ط٢، (٢٠٠٧)، ص١٣.

مركّب من كلمتين أُسْنِدت إحداهما إلى الأخرى"([1]). وهذا المركّب اللغوي "لا يتأتّى إلا في اسمين، أو فعل واسم"([2]). وذكرهما سيبويه وعقد لهما بابا في الكتاب سمّاه (باب المسند والمسند إليه) وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بُداً([3]). فالجملة لا تقوم إلا بهذين العنصرين: لفظاً أو تقديراً؛ حتّى تستقيم بنية الجملة لفظاً ودلالة. فاتّخذوا من التأويل والتقدير للمحذوف وسيلة لتحقيق التوافق بين القواعد وبين التراكيب اللغويّة التي تبدو في ظاهرها خروجاً على المألوف من قواعده أي (الإسناد). فالفعل مثلاً لا بدّ له من فاعل، حتى يستقر (المسند والمسند إليه)، فإذا قلنا (اكتبْ أو ادرسْ) كان التقدير (اكتبْ أنتَ أو ادرسْ أنتَ) فالفاعل مستتر تقديره (أنت). وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين المبتدأ والخبر، فإذا وجدَ طرف قُدِّر الآخر، فعلى سبيل المثال في قوله تعالى: {وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ}(البقرة: ٢٥١). قال النحاة: إن (دفع) مبتدأ والخبر محذوف تقديره (موجودٌ)([4]).

---

[1] ــ الجرجاني، السيد الشريف، التعريفات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، (١٩٣٨)، ص٦٩.

[2] ــ ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصّل، إدارة الكباعة المنيرية، مصر،(د،ت)، ج١/ ٢٠.

[3] ــ سيبويه، الكتاب، ج١/ ٢٣.

[4] ــ الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصريّة، بيروت،(د،ت)، ج١/ ٢٢٠ــ ٢٢١.

العامل:

لقد أخذ العامل([1]) حيّزاً وافراً في مناقشات النحاة اللغويّة. وقد أولوه أهميّة كبيرة، وأفردوا له أبواباً في مؤلفاتهم، ووضعوا له نظريات عدّوها من الفروض التي لا يجوز الخروج عليها. يقول ابن خلدون في ذلك:"ثمّ رأوا تغيّر الدلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغيّر عاملاً"([2]).

وأول ذكر للعوامل في الدرس النحوي القديم عند الخليل بن أحمد فيما ينقله عنه سيبويه بقوله: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ... وزعم الخليل أنها عملتْ عملين: الرفع والنصب"([3]). وتابع سيبويه شيخه في ذلك، إذ يقول في باب مجاري أواخر الكلم:" إنّما ذكرتُ لكَ ثمانيةَ مجارٍ لأفرقَ بين ما يَدخلهُ ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل ــ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنهُ ــ وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناء لا يزول عنهُ لغير شيء أحدث

---

[1] ــ جاءت لفظة عامل بمعناها اللغوي في المعاجم العربيّة، بمعنى العامل الذي يتولّى أمر الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عاملاً، والعمل: المهنة والفعل. ابن منظور: لسان العرب، مادة عمل. ومن هذا المعنى جاء مصطلح العامل في الدراسات النحويّة القديمة بمعنى موجب تغيّر الإعراب في أواخر الكلم. يُنظر: عبد الحميد مصطفى، نظريّة العامل في النحو العربي، مجلّة جامعة دمشق، مجلّد ١٨، العدد ٣+٤، (٢٠٠٢)، ص٤٧.

[2] ــ ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة (٣٠٠٤)، ج ٤/ ١١٢٩.

٣ ــ سيبويه، الكتاب، ١٣١/٢.

ذلك فيه من العوامل"([1]). ويقول سيبويه أيضاً في موطن آخر من الكتاب: "فحرف الاستفهام لا يُفصلُ به بين العامل والمعمول، ثم يكونُ على حاله إذا جاءت الألف أولا، وإنما يدخل على الخبر"([2]).

إذاً لقد كان للعامل أثر واضح في التحليل النحوي لبنية الجملة العربيّة، وعُدّ أساساً من الأسس في تقدير مكونات التراكيب اللغويّ؛ لأن اللغة عبارات وتراكيب يعبّر بها كلّ قومٍ عن مقاصدهم([3]). وليستْ كلمات مفردة. والعوامل على نوعين: معنوي، ولفظي، "وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"([4]). فاللفظي يأتي مُسبَّباً عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيدٍ، وليس عمراً قائمٌ. واللفظي يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.

ونتيجة لاهتمام النحاة بالعامل فقد وضعوا له جملة من المعايير كان لها الأثر الواضح في التحليل النحوي لبنية التراكيب اللغويّة. ومن هذه المعايير التي وضعتْ للعامل أن يعمل بمعمول واحد، فإذا وُجِد في بنية التراكيب اللغويّة معمولان كان الأقرب أحقّ بالعمل (مذهب البصريين)، ومثال ذلك نجده في باب الاشتغال الذي يعني: "أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه

١ــ سيبويه، السابق، ج١/ ١٣.

٢ــ سيبويه، السابق، ١/١٢٨.

٣- ابن جني، الخصائص، ج١/ ص٣٣.

٤ــ ابن جني، السابق، ج١/ ١١٠.

أو موضعه"([1]). قدّروا عاملاً آخر لِمَا لم يَنَلْ حقّه من العامل الذي يليه، فإذا قلنا (زيداً ضربته) كان التقدير (ضربتُ زيداً ضربته)([2]). فنصب (زيد) بالمحذوف المقدَّر. ومثله كذلك في باب التنازع الذي يعني: توجيه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد، نحو قوله تعالى: {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ }(البقرة: ٢٤). فقد تنازع (أنْ) و(لم) الفعل بعدهما في الآية([3]). ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم:"تسبحون وتحمدون وتكبرون دبرَ كلّ صلاة ثلاثاً وثلاثين"([4]). فقد تنازعت الأفعال الثلاثة (تسبحون وتحمدون وتكبرون) الظرف (دُبرَ) بعدها.

ومن المعايير الأخرى للعامل الاختصاص، فقد كان لهذا المعيار أثر واضح كذلك في دراسة بنية التراكيب اللغويّة. فالعوامل على نوعين منها ما يدخل على الأسماء، ومنها ما يدخل على الأفعال، وخصوصاً في جانب الأدوات، فإذا وجِدَ تركيب حوى أداة من أدواة الفعل دخلت على الأسماء أو العكس، قُدِّر العامل المختصّ بعدها. يقول سيبويه في باب (الحروف التي تضمر فيها أنْ): "وذلك اللام التي في قولك جِئتُكَ لِتَفعلَ. وحتّى، وذلك قولك: حتّى تفعلَ ذاك. فإنّما انتصب هذا بأن، وأن ههنا

---

[1]ــ ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار وآخر، (د،ن)، (٢٠٠٩)، ج١/ ٨٧.

[2]ــ الصبان، أبو العرف محمد بن علي، حاشية الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة،(د،ت)، ج٢/ ١٤٦.

[3]ــ الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠٠) ، ج١/ ص٣١٧.

[4]ــ الصبان، الحاشية، ج٢/ ١٤٧.

مضمرة، ولو لم تُضمر لكان الكلامُ مُحالاً؛ لأنّ اللام وحتّى إنّما تعملان في الأسماء فيَجُرَّان، وليست من الحروف التي تُضاف إلى الأفعال"([1]). ويقول كذلك في نصب المضارع بعد (أو) "واعلم أنّ ما انتصب بعد أو فإنّه ينصب على إضمار أنْ كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها"[2]. ومن أمثلة ذلك أيضاً دخول (إنْ) على الاسم، فهي في عُرْف النحاة تختصّ بالدخول على الأفعال، فإذا وجِدتْ تراكيب تخالف هذا النسق القاعدي قدّروا ما يقدّم لها تبريرا، فمثلا في قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُونَ }(التوبة٦) قدّروا فعلاً بعد (إن) فيُصبح التقدير (إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك)([3]). حتى يستقيم النسق القاعدي القائم على فكرة الاختصاص مع ما خالفه من التراكيب الفصيحة.

وانطلاقاً مما سبق في دراسة بنية الجملة العربيّة كان التركيز على الجانب الإعرابي، لبيان العامل والمعمول؛ فأصبح مفهوم العمل النحوي في النظريّة النحويّة عند القدماء يقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة فيه، وهي: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابيّة (رمز تأثير العامل بالمعمول)([4]). ظاهرةً أو مقدّرة.

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج٣/ ٧ــ ٦.

[2] ــ سيبويه، السابق، ج٣/ ٤٦.

[3] ــ الأزهري، شرح التصريح، ج١/ ٣٨٢.

[4] ــ أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (٢٠٠٦)، ٢٥٩ــ ٢٦٠.

ونحن وإن كنّا نتفق مع النحاة القدماء في اهتمامهم بالعامل، الذي يقدّم تبريراً منطقياً يقبله العقل لدراسة اللغة وتفسير ظواهرها تفسيراً سليماً، إلا أن مغالاة النحاة به أحياناً قد حدا بهم إلى الاهتمام بالمعنى النحوي المتمثّل بالإعراب أكثر من عنايتهم بالناتج الدلالي الكلّي للتراكيب اللغويّة. ومحاولة تفتيت جزيئات التراكيب اللغويّة بصورة قد تُخْرِجها عن دلالاتها، وضرورة إيجاد إعراب لكلّ كلام منطوق، كان سبباً في جملة من الملاحظات التي واجهها التحليل النحوي القديم، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: نشوء الخلاف في دراسة اللغة ــ في بعض الأحيان ــ بين نوعين من المعايير: أولهما معايير المتكلّم التي يسعى إلى تحقيقها، والتي قد تتنافى مع الحكم الإعرابي. والنوع الثاني معايير النحوي التي يحاول أن يفرضها على الاستعمال اللغوي عند المتكلّم لضرورة إيجاد إعراب لكلّ كلام منطوق([1]). ومما يمثّل ذلك الأمر ردّ الفرزدق على أبي إسحاق الحضرمي النحوي عندما سأله عن رفع (مجلّف) في قوله:

وَعَضُّ زمانٍ يابنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ مِن المَالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

فردَّ الفرزدق ــ على السؤال الذي ينبىء عن اعتراض من النحوي على طريقة الاستعمال اللغوي عند المتكلّم ــ على ما يسوؤك وينوؤك. علينا أنّ نقول وعليكم أن تتأوّلوا. ثمّ قال الفرزدق:

فَلَو كَانَ عَبْدُ اللهِ مَولَى هَجَوْتُهُ ولَكِنّ عبدَ اللهِ مَوْلى مَوالِيَا.

---

[1] – تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٣(١٩٨٥)، ص ٣٢.

فقال له عبد الله: أردتَ أن تهجوني فلحنت أيضاً[1]. يقصد قوله (موالِيا) فالقاعدة النحويّة تقتضي قوله (موالٍ). وقال الزمخشري فيما سبق ذكره: هذا مما لا تزال الرُّكَبُ تَصطكُّ في تسوية إعرابه[2]. ويقصد رفع (مجلَّف). وجاء في العقد الفريد: أن النحويين قد أكثروا الاحتيال لهذا البيت، ولم يأتوا فيه بشيء يُرضي، ومثل ذلك قول الشاعر:

غداةَ أحلَّت لابنِ أصْرَمَ طعنةً حُصَينٌ عَبيطاتِ السَّدائفِ والخمرُ

فنصب (عبيطات السدائف) ورفع (الخمر) وهي معطوفة عليها، وكان وجهها النصب[3].

ثانياً: لم يلقَ هذا المنهج النحوي في التحليل اللغوي لبنية الجملة قبولاً عند بعض الدارسين؛ و"أصبح القول بهدم العامل سنة المجددين من لدن ابن مضاء إلى اليوم"[4]. فكانت عناية النحاة الخاصّة بالعامل سبباً في أن ألصقت بالنحو العربي سمة الشكليّة في التحليل النحوي، بمعنى أن التحليل النحوي قد أعطى أولويّة للفظ على حساب الدلالة. ومن هؤلاء الباحثين المحدثين إبراهيم مصطفى، حيث يرى أنّ النحاة قد رسموا

---

[1] ــ الأنباري، عبد الرحمن، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل، ، دار نهضة مصر، مصر، (د،ت)، ص١٣.

[2] ــ البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، ، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٨٤)، ج٥/ ١٤٤ــ ١٤٦.

[3] ــ ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، تحقيق: محمد قمحيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، (١٩٨٣)، ج٢/ ٣٣٨.

[4] ــ حماسة، محمد عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، دار غريب، القاهرة، (د،ت)، ١٧٧

للنحو طريقاً لفظيّة قصّرتْ مداه. فالنحو ينبغي أن يكون قانون تأليف الكلام، وبيانا لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتّى تتسق العبارة وتؤدي معناها. ورأى كذلك أنّ النحويين حين قصروا النحو على أواخر الكلمات قد ضيّقوا من حدوده الواسعة، وضيّعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة. وقلل من شأن العامل وأثره في الكلام، حيث يرى أنّ "أكثر الخلاف بين النحويين، وأشدّ جدالهم، هو في العامل، ولو أنّهم (النحاة) وضعوا نظريتهم على أصل صحيح لقلّ خلافهم وتقاربت آراؤهم"([1]).

ثالثاً: غلبتْ على التحليل النحوي للتراكيب اللغويّة سمة التعقيد والصعوبة في كثير من الأحيان؛ فتشكّلت نظرة الصعوبة منه، إلى حدّ النفور. ومما يوضّح ذلك على سبيل المثال إعراب الاسم المرفوع بعد (إذا)، ونحو ذلك في قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ}(الانشقاق:١) قدّروا فعلاً بعد (إذا)، فيصبح التقدير (إذا انشقّتْ السماءُ انشقّت)([2]). وكان يُمكن أن يكتفى بإعراب واحد للاسم في مثل هذا الموضع على أنّه مبتدأ مرفوع قياساً على أي اسم مرفوع تبدأ به الجملة الاسميّة. وكمثال آخر مجيء الفعل المضارع منصوباً بعد: (لكي)، ونحو ذلك في قوله تعالى: {لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ}(الحديد: ٢٣). فأعربوا (لكي) فجعلوا اللام حرف

---

[1] ــ مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، ط٢،(١٩٩٢)، ص٤٠.

[2] ــ السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د،ت) ج٢/ ١٣٣.

جرّ، وجعلوا (كي) والفعل بعدها (تأسوا) مصدراً مجروراً باللام([1]). فقد كان يمكن الاكتفاء في وصف هذا النمط من التراكيب بقاعدة بسيطة قياساً على (كي + الفعل المضارع المنصوب). تسهيلاً لتعليم اللغة.

رابعاً: كانت هذه المنهجيّة في دراسة التراكيب اللغويّة سبباً في أن بعض أنماط الجملة العربيّة لم تستوفِ حقّها من الدراسة، ونقصد بحقّها (الناتج الدلالي)، وإنّما تركّز البحث النحوي القديم على الجانب الشكلي الإعرابي. ومن أمثلة ذلك أسلوب الاختصاص في اللغة العربيّة، فقد تركّز البحث النحوي القديم لهذا الباب فيما يخدم فكرة العامل، وحُصِر تناوله في هذا المفهوم من حيث تقدير العامل في الاسم المنصوب، نحو قولنا: نحنُ العربَ، وكان تقدير الفعل (أخصُّ) أو (أعني) تبريراً لوجود الحركة الإعرابية. فقد جاء في كتاب سيبويه: "هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء.....، وذلك قولك: إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا كأنه قال أعني ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل. وذلك نحو قول عمرو بن الأهتم:

إنَّا بني مِنْقَرٍ قومٌ ذَوُو حَسَبٍ فينا سَراةُ بني سَعْدٍ ونادِيَها"(٢)

وقد استقر عند المتأخرين من النحاة أن المنصوب على الاختصاص هو: اسم معمول لـ(أخُصُّ) واجبَ الحذفِ([3]). والاختصاص في هذه

---

[1] ـ الأنصاري، أبو محمد جمال الدين، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصريّة، بيروت، (د،ت)،ج٣/ ١٣ـ ١٥.

[٢] – سيبويه، الكتاب، ج٢/٢٣٣.

[3]– ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج٤/٧٣-٧٤.

المفهوم علة نحوية مفسِّرة لحالة انتصاب الاسم بتقدير فعل محذوف، ولا تؤثر في الناتج الدلالي للتركيب اللغوي. في حين نجد مفهوم الاختصاص في اللغة العربية قد يتجاوز هذا التحديد النحوي الضيّق إلى تراكيب أخرى تنبىء في دلالتها عن الاختصاص، ونحو ذلك لام الاختصاص الداخلة بين معنًى وذات، نحو قوله تعالى: {الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}(الفاتحة: ٢). ومثله كذلك المخصوص بالمدح أو الذم، نحو قولنا: نعمَ الرجلُ خالدٌ. وبئس الرجلُ زيدٌ. ومثله النعت المقطوع، نحو قوله تعالى: {قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ}(القصص: ٢٦).

وكذلك الحال بالنسبة للتقديم والتأخير في التركيب اللغوي، فقد تركّز التحليل النحوي في كثير من جوانبه على جانب الإعراب، فإذا قلنا: جاء محمد. ومحمدٌ جاء، كان التركيز على الإعراب في الحالتين، والخلاف حول جعل الاسم المقدَّم فاعلاً أم مبتدأ، ونحو ذلك. ولم يتجاوز إلى المعنى الدلالي حدود ما صرّح به النحاة في تعليلهم لفوائد التقديم في الكلام على فائدة (الاهتمام والعناية). كما صرح بذلك سيبويه في قوله:" واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا مثله في باب كان ومثل ذلك قولك: إن أسداً في الطريق رابضاً، وإن بالطريق أسداً رابضاً. وإن شئت جعلت بالطريق (مستقراً) ثم وصفته بالرابض فهذا يجرى هنا مجرى ما ذكرت من النكرة في باب كان"([1]). وقد توقّف الدرس البلاغي على يد عبد القاهر الجرجاني عند موقف النحويين من التقديم وعرض لرأي سيبويه السابق. إذ يقول:" وقد وَقعَ في ظنونِ

[1] – سيبويه، الكتاب، ج٢/١٤٣

الناسِ أَنَّه يكفي أنْ يقالَ: "إنه قُدِّم للعناية، ولأنَّ ذكْرَه أَهمُّ"، مِنْ غيـــر أن يُذْكَر، مِنْ أين كانت تلك العنايةُ؟ وبمَ كانَ أهمَّ؟ ولِتخيُّلِهم ذلك، قد صَـــغُر أمرُ التقديمِ والتأخير في نفوسهم، وهَوَّنوا الخَطْبَ فيه، حتى إنك لتَـــرى أكثرَهم يَرى تَتبُّعَه والنظرَ فيه ضرباً من التكلُّف. ولم ترَ ظنّاً أَزرى على صاحبهِ من هذا وشبهه"([1]).

وكذلك الحال بالنسبة لدراسة الأزمنة في اللغة العربيّة، فلـــم تُـــدرس دراسة مستقلّة مستوفاة، وإنّما تركّز البحث النحوي القديم على دراستها من حيث علاقتها بالفعل (ماض، ومضارع، وأمر). ولـــم يـــدخلوا فـــي تفاصيلها، ولم يجعلوا لكلّ من الصيغ الزمانيّة باباً خاصاً به، حالها حال اللغات الأخرى؛ إذ نجد الأزمنة البسيطية، والمقيّدة، والمطلقة([2]).

خامساً: وهو أمر يرتبط بما سبق، إذ أصبحتْ الدراسات النحويّة الحديثة تستقي أنظارها ــ في الكثير مـــن الأحيـــان ـــ مـــن آراء البلاغيـــين والأصوليين الذين عنوا بالناتج الدلالي للتراكيـــب أكثـــر مـــن عنـــايتهم بالجانب الشكلي المتمثّل بالحركة الإعرابية وما تؤديه من معانٍ نحويّـــة. وبرز هذا المنهج البلاغي بصورة جليّة على يد عبد القـــاهر الجرجـــاني (٤٧١هـــ) الذي سلّط الضوء على بلاغة التراكيب المستوحاة من النحو العربي، إذ وجد النحاة لا يعتنون كثيراً بالناتج الدلالي للتركيب، فـــأولى اهتمامه لبعض أبواب النحو، مثل: التقديم والتأخير والقصر، والإضـــافة والتعريف والتنكير معللاً الناتج الدلالي لها. إذ إن الاعتبار ــ فـــي نظـــم

---

[1] – الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق رشيد رضا ،(د،ن)، ط٢، ١٠٨.

[2] ــ فريد الدين، آيدن، الأزمنة في اللغة العربية، أســـطنبول، دار العِبَـــر للطباعـــة والنش، (١٩٩٧)، ص٢ وما بعدها.

الكلام ــ في منظور الجرجاني ــ يكون بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات . فلو كان النظم يكمن في معاني النحو "لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم الكلام . وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في النحو . قيل إن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات . فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: (جاءني زيد راكبا) ، وبين قوله : (جاءني زيد الراكب) ، لم يضره ألا يعرف أنه إذا قال : راكبا كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في (راكب) أنه حال، وإذا قال (الراكب) أنه صفة جارية على زيد([1]).

وانطلاقاً من رأي الجرجاني السابق أخذتْ الدراسات النحويّة الحديثة توسّع مجال دراسة النحو؛ لتدخل فيها المعاني السياقية والمقامية. ومنها على سبيل المثال دراسة تمام حسان في دراسته للجملة العربيّة وبنيتها([2]). فقد أقام حدود دراسة الجملة في ضوء فكرة التعليق التي أفادها من نظرية النظم عند الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز. وبناء على ذلك رأى أن النظام النحوي للغة العربية ينبغي أن يُبنى على مجموعة من الأسس، منها: المعاني النحويّة العاملة (معاني الجمل أو الأساليب). ومجموعة من المعاني النحويّة الخاصّة، أو معاني الأبواب المفردة (كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وغيرها). ومجموعة

---

[1] ــ الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ٣٢١ ــ ٣٢٢.

[2] ــ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب ،(١٩٩٤)، ص١٧٨ وما بعدها.

من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصّة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، كالإسناد، والتخصيص، والتبعيّة.

والخلاصة أن المنهج النحوي الحديث في معظم دراسته للغة مال إلى جانب الوصف في الوصول إلى المعنى أكثر من جانب التحليل الذي مال إليه النحاة القدماء. فالعامل عند المحدثين يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكليّاً، لا على أساس التأثير والتأثّر، إذ إنّ الأخير في رأيهم منبعه العقل والمنطق، أمّا الأول فأساسه الاستعمال القائم على العُرف اللغوي.

المبحث الثاني: أسلوب التعجّب

لقد كان التعجّب أوّل أبواب النحو دراسة على يد النحـــاة الأوائـــل، وبالذات أبو الأسود الدؤلي. فيروى في هذا الباب أنّ ابنته قالت له: يـــا أبتِ، ما أحسن السماء! فقال: نجومها. فقالتْ لـــم أرد أيّ شـــيء منهـــا أحسن، وإنّما تعجبتُ من حسنها. فقال: إذاً قولي: ما أحـــسنَ الـــسماءَ. فوضع التعجّب أوّل باب في النحو([1]). فكانت بداية التحليل النحوي عنـــد القدماء بالتعجّب. فاتّسم تحليل هذا التركيب بالصعوبة والغرابة والتجزئة لعلّة مفادها ضرورة إيجاد إعراب لكلّ كلام منطوق، مما يعني ضـــرورة التركيز على المعنى النحويّ للأسلوب، وهذه المنهجيّة غيّبت جانباً كبيراً من جوانب المعنى الدلالي للأسلوب، والذي قد لا يرتبط بالمعنى النحوي قدر ارتباطه بجوانب أخرى كما سيظهر في الدراسة فيمـــا بعـــد. يقـــول الدكتور علي عبد الواحد وافي في وقوفه عند إعـــراب صـــيغ التعجّـــب القياسي :"ولسنا بحاجة إلى الأخذ برأي من يقول: إنّ (ما) التعجبيّة اسم موصول مبتدأ، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف. ولا برأي آخـــر يقول: إنّها نكرة ناقصة، والجملة بعدها نعت لها والخبـــر محـــذوف، ولا استفهاميّة، ولا، ولا ولا... فكل هذه الآراء تحمل في طياتها كثيرا مـــن التعسّف، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داعٍ"([2]).

---

[1]ـــ ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عبـــاس، دار صادر، بيروت، مج ٢/ ٥٣٧.

[2]ـــ وافي، علي عبد الواحد، النحو الوافي، ، دار المعـــارف، مـــصر، (ط٣)، ج٣/ ٣٤٣.

مفهوم التعجّب:

لقد ارتبط المفهوم اللغوي للتعجّب في المعاجم العربيّة بـــ (العُجْـــب والعَجَب)، بمعنى: إنكار ما يردُ عليكَ لِقلَّةِ اعتيادِه. وجمعـــهُ (أعْجَـــاب)، ومنه قول الشاعر:

يا عَجباً للدّهْرِ ذي الأعجاب الأَحْدَبِ البُرْغُثِ ذي الأنيابِ

وقد عَجِبَ منه يَعْجَبُ عَجَباً، وتعجّبَ، واســـتعجب. والتعجّـــب: أن تـــرى الشيءَ يُعْجِبُك، تظنُّ أنّك لم ترَ مثلَه، وقولهم: لله زيدٌ، كأنّه جاء بـــه الله من أمرٍ عجيب، وكذلك قولهم: لله درّه، أي جاء الله بدَرِّه من أمر عَجيب لكثرته([1]).

والتعجّب قد يدلّ على محبّة الفعل، ونحو ذلك في الحديث: (عجـــب ربّك من شاب ليس له صبوة)، و(تعجّب ربّك من رجل ثار مـــن فراشـــه ووطائه إلى الصلاة)([2]). وقد يدل على بغض الفعل، كقوله تعـــالى:{وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيـــدٍ أُوْلَـــئِكَ الَّـــذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُوْلَـــئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدونَ }(الرعد: ٥). فصار في إنكارهم بعدما تقدّم لهـــم محـــل عجـــب المتعجّب([3]). وقد يدلّ على امتناع الحكم، كقوله تعـــالى: {كَيْـــفَ يَكُـــونُ

---

[1]ـــ ابن منظور، لسان العرب، مادة عجب، مج ١/ ٥٨٠.

[2]ـــ الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمـــد أبـــو الفـــضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط٣(١٩٨٤)، ج٢/ ١٤.

[3]ـــ ابن عاشور، الطاهر،التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تـــونس، (د،ت)، ١٤/ ١٨٩.

لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ} (التوبة: ٧). قال القرطبي :"كيف هنا للتعجّب، كما تقول كيف يسبقني فلان، أي: لا ينبغي أن يسبقني. وفي الآية السابقة إضمار: كيف يكون للمشركين عهد مع إضمار الغدر"([1]).

أما عن مفهوم التعجّب في الدراسات النحويّة، فالتعجب يعني: الدهشة، والاستعظام بزيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، أو قلّ نظيره، ونحو ذلك قوله تعالى:{أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ}(البقرة: ١٧٥). أي هؤلاء ممن يُتعجّب منهم([2]). فالتعجّب في عُرْف النحاة لا يكون إلا ممن يزيد وينقص، وما شذّ عن ذلك في الاستعمال اللغوي الفصيح عند العرب، عدّوهُ مما يُسمع ولا يُقاس عليه، نحو:ما أهوجه!. وما أحمقه!. وما أشنعه!.

والتعجّب يكون من فعل الفاعل، ولا يجوز التعجّب من فعل المفعول، فلا نقول: ما أضربَ زيداً، إذا تعجبتَ من الضرب الذي أوقع به. ومما سُمع عن العرب في التعجّب من فعل المفعول عدّه النحاة كذلك من الشاذ الذي يُسمع ولا يُقاس عليه، ومنه: ما أشنعه، وما أولعه بالشيء، وما

---

[1] ــ القرطبي، أبو عبد الله، تفسير القرطبي، ، دار الكتب المصرية، مصر، (د،ت)، ج٨/ ٧٨.

[2] ــ ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٤/ ٥.

أعجبه برأيه، وما أحبّه إلي، وما أمقته عندي. ومنه قول كعب بن زهير([1]):

فَلَهْوَ أخوفُ عندي إذْ أكلمه وقيل إنّك محبوس ومقتول

ويتضح من العرض السابق لمفهوم التعجّب بنوعيه (اللغوي والنحوي) أنّه يتضمّن أمرين، وهما:

ـ التأثّر النفسي الناتج عن مشاهدة غير المألوف من الأمور.

ـ التعبير اللفظي المعبِّر عن ذلك التأثُّر النفسي بأساليب لغويّة مختلفة: السماعي، والقياسي. فالسماعي نحو: سبحان الله المؤمن لا ينجس، ولله دره فارساً، ولله أنت. أما التعجّب القياسي فله صيغتان قياسيتان تستعملان عند إرادة التعجّب من شيء تنفعل به النفس، وهما: (ما أفعلَه، نحو: ما أحسنَ زيداً!). و(أفعلْ به، نحو: أحسنْ بزيدٍ!).

شروط فعل التعجب

حدد النحاة لصياغة التعجّب من الفعل جملة من الشروط يجب تواجدها فيه مجتمعةً، فإذا نقص شرط واحد بطل التعجّب عندهم. وهي ثمانية شروط مجتمعة، وما خرج عنها في الاستعمال الفصيح عند العرب عُدّ عند النحاة من باب الشاذ الذي لا يُقاس عليه، وهذه الشروط:

١ـ أن يكون فعلاً، فلا يُبنيان من الاسم، نحو قولهم: ما أحسنه، وما أصبره، من (حسُنَ) و(صَبَرَ). ومما شذّ قولهم: ما أَقْمَنَه بكذا، وما

[1] ـ ابن عصفور، المقرب، ١/ ٧٧ ـ ٧٨.

أجدَرَهُ بكذا، فالأول بنوه من قولهم: هو قَمِنٌ بكذا، والثاني من قولهم: هو جديرٌ بكذا. والمعنى فيهما: ما أحقّه بكذا، ولا فعل فيهما([1]).

٢ــ أن يكون الفعل ثلاثياً، فلا يُبنيان من رباعي مجرّد، ولا من مزيد فيه، ولا ثلاثي مزيد حرفاً أو حرفين أو ثلاثة، نحو: (دحرجَ)، و(تدحرج). و(ضاربَ)، و(انطلق) و(استخرج)، ونحوهما. وعلّة المنع فيما سبق عند النحاة: أنّ التعجّب مما أصوله أربعة، يؤدي إلى حذف بعض الأصول، فيؤدي إلى إخلال بالدلالة. وأما المزيد فإنّ التعجّب يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود. فإذا تعجبنا من (ضاربَ، وانطلقَ، واستخرجَ)، فقلنا: ما أضربه، وما أطلقه، وما أخرجه)؛ لفاتت المشاركة والمطاوعة والطلب. واستثني عند بعض النحاة (ما أفْعَلَ)، فقيل: يجوز بناء التعجّب منه قياساً مطلقاً، فنقول: ما أعطاه للمال، مِنْ (أعطى). وما أولاه للمعروف، مِنْ (أولى). وهو مذهب سيبويه، وصاحب التسهيل، وشارحه. وهناك من منع ذلك وعدّه من باب الشذوذ، ومنهم المازني، والأخفش، والمبرّد، وابن السراج، والفارسي([2]).

٣ــ أن يكون الفعل متصرفاً؛ لأنّ التصرّف فيما لا يتصرّف نقضٌ لوضعه، وعدم التصرّف على وجهين:

---

[1] ــ ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠٠)، ص٣٣٠.

[2] ــ أبو حيان، الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجى عثمان محمد وآخر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٩٩٨)، ٢٠٧٨ ــ ٢٠٧٩.

أــ يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، نحو: (نِعْمَ، وبِئْسَ). فلا يُقال: ما أنعمَهُ، أو ما أبأسَهُ. ولا أنعِمْ به، أو أبئِسْ به.

ب ــ يكون بمجرّد الاستغناء من تصرفه بتصرّف غيره، وإن كان باقياً على أصله من الدلالة على الحدث والزمان، نحو: (يَذَرُ، ويَدَعُ) حيث استُغني عن ماضيهما بماضي (يَتْرُكُ). فلا يُقال: ما أوذَرَهُ. ولا ما أوْدَعَهُ. ومما شذ: قولهم: ما أعساهُ. وأعْس به([1]).

٤ــ أن يكون قابلاً للتفاضل في الصفات الإضافيّة التي تختلف بها أحوال الناس، سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد في حالين، كالعلم والجَهْل. أو بين شخصين، كالحُسْن والقُبْح؛ فنقول: ما أعلَمَهُ!، وما أجهلَهُ!. بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع، فلا يُبنيان من نحو: (فَنِيَ، ومَاتَ)؛ لأنّه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتّى يُتعجَّبَ منهُ([2]).

٥ــ أنْ (لا) يكون الفعل مبنياً للمفعول (تحويلاً أو تأصيلاً)، فلا يُبنيان من نحو: ضُرِبَ زيدٌ (بضمّ أوله وكسر ما قبل آخره). ولا يُقال: ما أضربَ زيداً. وأنت تريد التعجّب من الضرب الذي وقع على زيد، لئلا

---

[1] ــ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص١٣٣.

[2] ــ الأزهري، شرح التصريح، ٢/٧٠.

يلتبس التعجّب منه بالتعجّب من الفاعل. وإذا أمن اللبس أجيز التعجّب، فنقول: (ما أعناهُ بحاجتك، وما أزهاه علينا!). وهو مذهب ابن مالك([1]).

٦ــ أنْ يكون الفعل تاماً، فلا يُبنيان من نحو: (كان، وظلّ، وبات، وصار، وكاد). لأنّهن نواقص. وهو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، نحو: ما أكْوَنَ زيداً لأخيك! دون ما أكْوَنَ زيداً لِقَائم. وحكى ابن السراج والزجاج عنهم: مأكونَ زيداً قائماً، وهو مبنيّ على أصلهم من أنّ المنصوب بعد (كان) حال([2]).

٧ــ أن يكون الفعل مثبتاً، فلا يُبنيان من فعل منفي، سواء أكان ملازماً للنفي، نحو: ما عَاجَ بالدواء، أي ما انتفعَ به. أم غير ملازم، نحو: ما قام زيدٌ.

٨ــ أنْ (لا) يكون اسم فاعله على وزن (أفْعَلَ فَعْلاءَ)، فلا يُبنيان من نحو: (عَرِجَ)، فهو أعرج، من العيوب. ولا من (شَهِلَ) فهو أشْهَلَ من المحاسن. و(خَضِرَ الزرعُ) فهو أخضرُ من الألوان، و(لَمِيَ) فهو ألمى من الْحِلى([3]). وذكر سيبويه سبباً تاسعاً، وهو أن لا يُستغنى عنه

---

[1]ــ ابن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد، دار المأمون للتراث، (د،ت)، ٢/ ١٠٨٦ــ ١٠٨٧.

[2]ــ الأزهري، شرح التصريح، ج٢/ ٧١.

[3]ــ الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، مصر،(١٩٦١)، ١/ ١٥١. ابن يعيش، شرح ابن يعيش، ٧/ ١٤٤.

بالمصوغ من غيره، نحو: قال من القائلة، فإنّهم لا يقولون: مـــا أقْيَلَـــهُ، استغناءً بقولهم: ما أكثَرَ قائلتهُ. وشذّ عن ذلك قولهم: ما أنومهُ![1].

إعراب صيغ التعجب

للتعجّب كما أشرنا سابقاً صيغتان قياسيتان، وهما: (مـــا أفعَلَـــه)، و(أفعلْ به). وتتكوّن صيغة (ما أفعله) في عُـــرف النحـــاة مـــن: مـــا(التعجّبيّة) + فعل التعجّب + المتعَجَب منه. ومثال ذلك قولهم: ما أكـــرمَ زيداً!. وتتكوّن الصيغة الثانية:(أفعِلْ به) من : فعل التعجّب + البـــاء + المتعجَّب منه. ونحو ذلك: أكرمْ بزيدٍ.

والناظر في هذا التركيب اللغوي يلحظ أنّه واضح لا يحتاج إلى الكثير من العناء والعنة في المعرفة والاستعمال، فهو واضح مفهوم، ولا أحـــد يشكو من صعوبة هذا الأسلوب في الاســـتعمال قـــديماً وحـــديثاً، ولكـــنّ الصعوبة صعوبة إعراب من جهة، وتعـــدد آراء المعـــربين مـــن جهـــة أخرى، وصعوبة حفظ التفريعـــات والـــضوابط الكثيـــرة فـــي القاعـــدة الواحدة[2]. فإعراب كلا الصيغتين يحتاج إلى تأويلات وتقديرات قـــد لا يقبلها العقل أحياناً. فقد قال النحاة في إعـــراب الـــصيغة الأولـــى: (مـــا أفعَلَه). أن (ما) نكرة في محلّ رفع مبتدأ، و(أفعلَهُ) فعل ماضٍ. وفاعلـــه تقديره (شيء) والاسم بعده منصوب على أنّه مفعول به[3].

---

[1]ـــ سيبويه، الكتاب، ٤/ ٩٩.

[2]ـــ نبهان، عبد الإله،(٢٠٠٢)، ، ورقة عمل مقدّمة إلى مؤتمر تيسير تعليم النحو، دمشق، مجمع اللغة العربية، ٢٧ـــ ٣١ تشرين الأول.

[3]ـــ الصبان، حاشية الصبان، ج٣/ ٢٥.

ويظهر التعسّف في التحليل النحوي بصور أوضح في محاولة تحليل تركيب أسلوب التعجّب في إعراب الصيغة الأخرى منه، وهي (أفعلْ بـ)، نحو قولنا: (أكرمْ بمحمدٍ). فقد جزّأ النحاة هذا التركيب كسابقه، فذهب أكثرهم إلى أنّ (أفعلْ) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، والباء زائدة في الفاعل، فمعنى قولهم: (أكرمْ بزيدٍ): أكرمَ زيدٌ، أي: صار ذا كرم. ونحو ذلك (أغدّ البعيرُ) أي: صار ذا غدّة، و(أورقت الشجرةُ)، بمعنى: صارت ذا ورق. ثمّ غُيّرتْ صيغة الماضي إلى صورة الأمر، فصارت (أكرمْ محمدٌ)، فقبِّح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدتْ الباء في الفاعل للدلالة على التعجّب. وذهب الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف في أن (أفعلْ) أمرٌ على الحقيقة، بمعنى أمر لكلّ واحدٍ بأنْ يجعل زيداً حسناً، فكأن قيل: صِفْهُ بالحسن كيفَ شِئت([1]). مع أن السياق ليس فيه ماضٍ وليس فيه أمر، فهو سياق تعجّب ليس إلاّ، ولذا يمكن القول إن هذا التأويل مردّه إلى منهجيّة النحاة القدماء والتي تتلخّص في ضرورة إيجاد إعراب لكلّ كلام منطوق، وإن كان هذا الإعراب لا يتناسب مع طبيعة الصيغة ودلالتها؛ فكان الأولى تناول هذا الأسلوب وما شاكله على ما هو عليه، وإذا كان لا بدّ من إعرابه نقول: أسلوب جامد لإنشاء التعجّب معبّراً عن حالة نفسيّة. أو الاكتفاء بإعراب واحد (فعل أمر).

---

[1] ــ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧/ ١٤٨. والأزهري، شرح التصريح، ٢/ ٨٨.

إعراب الاسم المتعجّب منه

لقد اختلف النحاة في تحديد ماهيّة (أفعلَ) في أسلوب التعجّب. فذهب البصريون إلى أنّها فعل، وتبعهم من الكوفيين الكسائي. وذهب الكوفيون إلى أنّها اسم؛ لمجيئه مصغّراً في قول الشاعر:

يا أُمَيْلِحَ غِزْلانا شَدَنَّ لنا[1]

وعلى ما يبدو لي أن صيغة (أفعلَ) في موضعها هذا من أسلوب التعجّب ليست فعلاً كما ذهب البصريون، وليست اسماً كما ذهب الكوفيون، وإنّما هي نوع خاص من الصيغ جيء بها لبناء تركيب متكامل، بدليل أننا إذ نزعناها من أسلوب التعجّب، أصبحت فعلاً يتمتّع بجميع حقوق الفعل، من الدلالة على الزمن والتصرّف، فنقول: (أفعلَ، يُفعِل، أفعلْ.....) غير أنّها في تركيبها في التعجّب لزمت حالة واحدة (أفعلَ) دون دلالة على أي نوع من الزمن، ولا حدث فيها. ومما يقوّي هذا الرأي ما نجده عند بعض المحدثين، ومنهم إبراهيم السامرائي فقد جعلها تركيباً من النوع الخاص للإعراب عن التعجّب، وخصوصيته لأنّه "لايقبل علامات الأفعال، وذلك لانصرافه عن عناصر الفعليّة، وهي الدلالة على الحدث، ودلالتها على الزمان"[2]. وكذلك ما نجده عند تمام حسان حيث ذهب إلى أنّ (أفعل) ما هي إلا أفعل التفضيل، غير أنّها أدخلت في

---

[1] ــ الصبان، حاشية الصبان، ج٣/ ٢٤.

[2] ــ السامرائي، إبراهيم، الفعل: زمانه، وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣، ص٧٣.

تركيب جديد لإفادة معنى جديد، وأطلق عليها مصطلح خالفة (التعجّب)؛ لأنّها في تركيبها الجديد أصبحت جامدة لا تقبل الإسناد أو التصرّف([1]).

وقد كان لاختلاف النحاة ــ سابق الذكر ــ في تحديد ماهيّة (أفعلَ) بين الاسميّة والفعليّة الأثر الكبير في الاختلاف في إعراب الاسم (المتعجَّب منه) في صيغة (ما أفعلَه). فذهب البصريون إلى أنّ الاسم (المتعجَّب منه) منصوب على المفعوليّة. والفاعل تقديره (شيء). وأخذ بهذا الرأي بعض الكوفيين([2]).

أما الكوفيون فيرون أنّ الاسم انتصب على أنّه صفة للمتعجّب منه، فأشبه (المتعجّب منه) انتصاب (الوجه) في قولهم: زيدٌ حسنٌ الوَجْهَ. وخالف الفراء ذلك، حيث يرى أن (زيد) انتصب بـ(أفعلَ)، من قبيل التفريق بين الاستفهام والخبر، فالأصل (زيدٌ أحسنُ من غيره)، فأتوا بـ(ما)، فقالوا: (ما أحسنَ) على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة من (زيد) إلى ضمير (ما)، فانتصب (زيد) للفرق([3]). ومن ذلك أيضاً قول الشاعر([4]):

ما أقدرَ اللهَ أنْ يُدنْي على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ ممّن دارهُ صُولُ

---

[1]ــ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ١١٤.

[2]ــ الأنباري، الإنصاف، ١/ ١٢٦.

[3]ــ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر العربي، دمشق، (د،ت)، ٢/ ١٤٧.

[4]ــ الأنباري، الإنصاف، ج١/ ١٢٨.

وقد وقع النحاة (البصريون) في الإشكال؛ وذلك عندما قدّروا الفاعل (شيء) أوقع الحسن أو غيره، في مثل قولنا: (ما أعظمَ اللهَ)؛ فلا يصح أن نقول: (شيء أعظم الله)؛ لأن الله عظيم بذاته؛ ولذا ذهب الفرّاء إلى أن التعجب إذ أُسنِدَ إلى الله فليس معناه من الله كمعناه من العباد([1]). فقد حملوا معنى هذا الكلام على أنَّه وصفٌ لله تعالى، كما في قول الرجل إذا سمع الأذان: كبَّرتُ كبيراً، وعظَّمتُ عظيماً، أي: وصفتَهُ بالكبرياء والعظمة لا صيرته عظيماً أو كبيراً([2]).

غير أنّه يمكن القول إن هذا الأسلوب من الأساليب التي يُمكن أن نُطلق عليها مصطلح (المتحجّر اللغوي)، أو على حدّ تعبير الدكتور تمام حسان:" مسكوكة ثابتة تعبّر عن الانفعال والدهشة"([3]). ويفسّر الدكتور محمود فهمي حجازي المقصود بالعبارة الجاهزة بقوله:"تلك التراكيب المكونة من أكثر من كلمة، وهي عبارات يتعلمها ابن اللغة باعتبارها عبارات متكاملة، تدلّ بكاملها على دلالة محدودة، وهي دلالة يعطيها التركيب كاملاً متجاوزاً دلالات الجزئيات المكونة"([4]). بمعنى أنّه استعمال لغويّ قديم حديث يرتبط بحالة نفسيّة معيّنة (للتعبير عن مواقف حياتيّة متكررة)، غير أنّ النحاة أصروا على تفتيت جزيئات التركيب بحثاً عن العامل والمعمول؛ فوجدنا الخلاف، وبُعد التأويل، والحرج التخريجي لبعض الاستعمالات اللغويّة. كقولنا: ما أعظمَ اللهَ!.

---

[1]ــ القرطبي، تفسير القرطبي، ١٥/ ٦٥.

[2] ــ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١/ ١٤٧.

[3]ــ تمام، حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ١١٤.

[4]ــ حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، القاهرة، ص١٧١.

وليس أدلّ على صحّة هذا الرأي، من حيث إنّه تركيب متكامل لا يُفصَل، مما صرّح به النحاة أنفسهم، عندما منعوا أن يتقدّم عليهما معمولهما، وامتنع أن يُفصل بينهما وبين معموليهما؛ فلا تقول: (ما زيداً أحسنَ) بتقديم معمول (أحسن) عليه، ولا تقول: (بزيدٍ أحسن) بتقديم معمول (أحسن) عليه. وهو مذهب سيبويه والأخفش؛ وذلك لأنّ التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقةً واحدة([1]).

ولذا يمكن القول إن الحركة الإعرابية في أسلوب التعجّب وما شابهه من التراكيب الثابتة في التعبير عن مواقف محددة، ليست نتيجة تأثير العامل، ولا ترتبط بالمعنى النحوي، كما قال به جمهور النحاة، وقيّدوا الاستعمال بقواعد مفادها أنّه لكلّ معمول عامل لفظي أو معنوي([2]). فالحركة الإعرابية يُمكن أن يُنظر إليها على أنّها عنصر تحويل في الجملة التوليديّة، في الكثير من الأساليب اللغويّة التي تمتاز بالثبات في التعبير عن مواقف حياتيّة متكررة([3]). ومن هذه الأساليب أسلوب التعجّب، ففي مثل قولنا: ما أجملَ السماءَ بنصب (السماء) يمكن أن ننظر إلى الحركة من منظور آخر مخالف لوجهة نظر النحاة القدماء، وهو أنّه

---

[1] ــ ابن يعيش، شرح المفصل، ج٦/ ١٥٠. وانظر كذلك أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠٧١.

[2] ــ السعيد شنوقة، بنية الجملة العربيّة العربية وأسس تحليلها، عالم الكتب، القاهرة، (٢٠١٠)، ص١٧٢.

[3] ــ عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، دار المعرفة، (١٩٨٤)، ص١٦١.

قد جيء بالحركة لبيان الفرق بين تركيب وآخر بينهما توافق شكلي في البنية الخارجية، واختلاف في الدلالة، وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

م	الجملة	المعنى
١	ما أحسنَ زيداً!	التعجّب
٢	ما أحسنُ زيدٍ؟	الاستفهام.
٣	ما أحسنَ زيدٌ.	النفي

وكذلك الحال بالنسبة للناصب في الأساليب مطّردة الاستعمال، كالتحذير والاختصاص والإغراء والاسم المنصوب بعد الواو، فقد قال النحاة بأن عامله محذوف، يقدرونه فعلا، غير أنّ الواقع على ما يبدو غير ذلك؛ فتكون دلالة الحركة على تحويل الجملة من نمط دلالي إلى نمط دلالي آخر على النحو الآتي:

م	الجملة	المعنى	الجملة	المعنى
١	نحنُ العربُ.	(الإخبار)	نحنُ العربَ.	(الاختصاص)
٢	الأسدُ.	(الإخبار)	الأسدَ.	(التحذير)
٣	الصدقُ.	(الإخبار)	الصدقَ.	(الإغراء)

فتُظهِر الأمثلة السابقة مدى ارتباط الحركة بتغيّر دلالة التركيب من معنى إلى آخر، وليس تحت تأثير العامل. إذ يمكن أن يُنظر إلى

الحركة على أنّها عنصر تحويل، غيّر الجملة من نمط دلالي إلى نمط دلالي آخر. وكمثال آخر الواو في مثل قول العرب: (لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبُ اللبَنَ)([1])؛ فتكون الحركة في نهاية الفعل (تشرب) دلالة على تحوّل النمط الدلالي للتركيب اللغوي على النحو الآتي:

الأول: الفتحة، ويكون القصد النهي عن الجمع بينهما، بمعنى: يجوز لك أن تأكل السمك وحده أو تشرب اللبن وحده، لكن الممنوع هو الجمع بينهما.

الثاني: الجزم، ويكون القصد النهي عن كل واحد منهما؛ أي: "لا تأكلِ السمك ولا تشربِ اللبن"، ومعنى هذا: أنك تنهاه عن أكل السمك وتنهاه عن شرب اللبن.

الثالث: الضمة، ويكون القصد النهي عن الأول وإباحة الثاني، فأنت حينئذٍ نهيتَه عن أكل السمك، وأجزتَ له شرب اللبن؛ أي: لا تأكل السمك ولكَ شُربُ اللبن.

ولتأكيد الفكرة بصورة أكثر وضوحاً نأخذ مثالاً آخر، وهو قوله تعالى:{وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُواْ سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَاء بِعِجْلٍ حَنِيذٍ }(هود: ٦٩). فاللفظتان (سلاماً) و(سلامٌ) جاءتا في نفس التركيب اللغوي على النحو الآتي :

١ــ سلاماً + فعل (قال) + الفاعل (واو الجماعة).

٢ــ سلامٌ + فعل (قال) + الفاعل (هو).

---

[1] ــ سيبويه، الكتاب، ج٣/ ٦٦. ويُنظر كذلك: الأنصاري، عبد الله بن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، (ط١)، ص١١٧.

ومع ذلك اختلفت الحركة في كلتا الحالتين مرّة بالفتحة وأخرى بالضمّة، فلو كان العامل هو المسؤول عن تغيّر الحركة الإعرابية في مثل هذا التركيب لوجب التزام حالة واحدة إمّا الرفع وإما النصب، إلا أننا نجد حركتين مما يؤكّد أن الحركة في مثل هذه التراكيب المتشابهة تنبىء عن تغيّر دلالي خفي ــ يُعبّر عن حالة نفسيّة للمتكلّم ــ يتجاوز المعنى النحوي. فكان التقدير الإعرابي لها أنّ نصب (سلاماً) بإعمال (قالوا). كأنّه قيل: قالوا قولاً وسلّموا تسليماً. وقال (سلامٌ) بالرفع لعدم إعمال قال: والتقدير: قال إبراهيم لهم: (سلامٌ) بمعنى: وعليكم السلام أو بمعنى: سلامٌ منكم([1]). ويبدو لي أن المعنى الدلالي الخفي الذي تضمنه التغيير في حركة اللفظتين ــ ولا يُدرك إلا بإنعام النظر ــ يكمن في أنّ الفتحة حركة الخفّة بإجماع النحاة، ترتبط في الغالب بـ(الفُضل) والضمّة علامة القوّة ترتبط (بالعُمد) المسند إليّه (الركن الأساسي في الجملة)؛ فجيء بالضمّة في قول إبراهيم (سلامٌ) للدلالة على حُسن الضيافة والاستقبال من إبراهيم لضيفه. فقد جاء عند أبي حيّان في البحر المحيط، (فالظاهر أنّه لم يعرف أنّهم ملائكة لمجيئهم في صورة البشر، وكان مشغوفاً (إبراهيم) بإكرام الأضياف)([2]). فَكَرَمُ إبراهيم يتجاوز الضيافة الماديّة (الطعام والشراب) إلى جانب آخر وهو الضيافة المعنويّة التي تعني طبيعة المنطوق اللغوي في الاستقبال، ومنه الحركة. فكان استعمال الضمّة بما يليق بحُسن ضيافة إبراهيم وكرمه.

---

[1] ــ الطبري، أبو جعفر، التفسير الكبير، تحقيق: محمود محمد شاكر وآخر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ج١٥/ ٢٨٢.

[2] ــ أبو حيان، الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق:عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلميّة ، بيروت، ج٥/ ٢٤٢.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول إنّ الحركة في أسلوب التعجّب، وما شابهه من الأساليب سابقة الذكر، لا ترتبط بالعامل أو المعنى النحوي قدر ارتباطها بتحوّل دلالة النمط في الجمل التي يبدو ظاهرها متشابهاً؛ نحو قولنا: ما أجملَ السماءَ! متعجبين، وفي قولنا: ما أجملُ السماءِ؟ متسائلين. فجيء بالحركة لإزالة اللبس الذي قد يقع فيه السامع إذ سمع هذه الأنماط التي يوجد ما يماثلها تركيباً لا دلالةً. وهو ما قرره النحاة أنفسهم عندما ذهبوا إلى أنّ الإعراب ما جيء به إلا أساساً لإزالة اللبس الذي قد يعتور الكلام، يقول السيوطي: " إنما وضع الإعراب في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلف عليها([1]). وعلى سبيل المثال لا نجد خلافاً بين النحاة على أنّ الفاعل مرفوع المفعول منصوب، إلا أنه قد جاز مجيء الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعاً إذا أمن اللبس، يقول ابن مالك[2]:

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل أجز ولا تقس .

وعلى هذا الأساس أصبح يُنظر في التحليل النحوي إلى الحركة الإعرابيّة على أنّها جزء من منظومة النحو، وليست هي النحو كلّه، ويمكن العدول عنها إذا أمن اللبس، فتحليل تركيب لغوي نحو قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ بنصب المسمار والحجر([3]).

---

[1]- السيوطي، الأشباه والنظائر، ١/ ٣٣٧.

[2]- الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر، ج١/٣٥٦.

[3]- السيوطي، الهمع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٩٨)، ج١/ ١٨٦.

يكتفى بقرينة المناسبة المعجميّة التي تقتضي أن يكون (المسمار) فاعلاً و(الثوب) مفعولاً([1]).

ومثلها أيضاً في قضايا الجوار، يقول سيبويه: "وقد حملهم قُرب الجوار على أنّ جرّوا: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"([2]). فجرّ (خربٍ) لمجاورة (ضبٍّ) مع أنّ الخراب من مستلزمات (جحرُ) وهي مرفوعة. ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: {أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ} (إبراهيم: ١٨)، فـ(عاصفٍ) من مستلزمات (الريحُ)، ولكنّه جُرّ لمجاورة (يومٍ)، يقول الفرّاء: "فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذ أشبهه"([3]).

خامساً: أساليب أخرى تخرج إلى التعجّب

لقد لاحظنا من خلال العرض السابق لأسلوب التعجّب أن البحث النحوي القديم، في كثير من جوانبه، قد قام على أساس تجزئة تركيب التعجّب بحثاً عن العامل والمعمول بصورة أو بأخرى، كما ركّز بالدرجة الأولى على صيغتين اثنتين في إنشاء التعجّب في اللغة العربية دون إفراد باب خاص للتعجّب يمكن من خلاله استيفاء جميع الأساليب والتراكيب التي يمكن أن تؤدي الغرض الدلالي لهذا التركيب بصورة متكاملة. بمعنى أنّ النحاة لم يبوِّبوا للتعجب إلا في صيغتين (ما أفعلَ. وأفعلْ به). وأما عن تناول البلاغيين للتعجّب في التراكيب التي قد

---

[1] ــ تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، (٢٠٠٩)، ج١/ ص١٢.

[2] ــ سيبويه، الكتاب، ج١/ ٦٧.

[3] ــ الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٧٤.

تتجاوز ما حددهُ النحاة، فربّما كان تناولهم له كغرض بلاغي لا باباً مستقلاً بذاته. فهو معنى بلاغي ناتج عن نظم التراكيب وعن بعض الأدوات أو الصيغ المحددة. وربما قد استدرك بعض الباحثين المحدثين([1]) ذلك فأضافوا أساليب أخرى للتعجّب، وقد حُصرت في الآتي:

١ــ التعجّب بالنداء:

عرّف سيبويه النداء بقوله: كلّ اسم نُصِبَ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وتقديره (أنادي)([2]). والمفردُ رفعٌ. وقد استقرّ عند المتأخرين من النحاة أن النداء إنشاءٌ طلبي يُسْتعمَل في الأصل لطلب إقبال السّامع. قال ابن هشام:" طلب المتكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف "يا" أو إحدى أخواتها؛ سواء كان الإقبال حقيقيا، أو مجازيا يقصد به طلب الاستجابة"([3]). وقد يخرج النداء عما وِضع إليه إلى معنى التعجّب، نحو قولنا: يا للهول!، ويا للعجب!، ويا لله!. فقد جاء في أوضح المسالك: أنّه يجوز نداء المتعجّب منه، فيُعامل معاملة المستغاث، كقولهم: يالَلماء، ويا لَلدواهي، إذا تعجّبوا من كثرتها. ومنه قول امرىء القيس([4]):

ويَومَ عَقَرتُ للعذارى مطيّتي فيا عجباً من كُورِها المُتحمَّلِ.

---

[1]ــ السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط١(٢٠٠٠)، ج٤/ ٢٩٠ ــ ٢٩٥.

[2]ــ سيبويه، الكتاب، ج٢/ ١٨٢.

[3] – ابن هشام، أوضح المسالك، ج٤/ ١.

[4]ــ ابن هشام، المرجع السابق، ج٤، ٥١.

ومثله قوله تعالى : {يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون }(يس: ٣٠). ونحوه قوله تعالى: {وَقَالُوا يَا وَيْلَنَا هَذَا يَوْمُ الدِّينِ } (الصافات: ٢٠). فقد جاء في الكشاف للزمخشري أن النداء هنا بمعنى تعظيم ما جناه الكافرون على أنفسهم ومحنوها به، وفرط إنكاره له وتعجبه منه([1]).

٢ــ التعجّب بالاستفهام:

الاستفهام إنشاء طلبي يُطلب به العلم عن الشيء كان مجهولاً، يقول السيوطي: الاستفهام طلب المتكلّم من مخاطبه أن يحصل في الذهن ما لم يكن حاصلاً عنده مما سأله عنه([2]). وقد يخرج الاستفهام في الدلالة إلى معان عدّة منها التعجّب، ونحو ذلك قوله تعالى:{أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ } (البقرة: ٢٥٨). قال الفرّاء في معاني القرآن: إدخال (إلى) في مثل هذا الموضع على جهة التعجّب، كما تقول للرجل: أما ترى إلى هذا، والمعنى: هل رأيت مثل هذا، أو رأيت هكذا؟([3]). وقال الزمخشري: الاستفهام هنا تقرير لمن سمع بقصتهم من أهل الكتاب، وأخبار الأولين، وتعجيب من شأنهم، ويجوز أن يُخاطب به من لم ير ولم يسمع؛ لأنّ هذا الكلام جرى مجرى المثل في معنى التعجيب([4]).

---

[1]ــ الزمخشري، جار الله أبو القاسم، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد وآخر، دار العبيكان،الرياض ٢/ ٥٨٦.

[2]ــ السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٥) ٧/ ٤٣.

[3]ــ الفراء، أبو العباس، معاني القرآن، ١/ ١٧٠.

[4]ــ الزمخشري، الكشاف، ١/ ٢٩٠.

ومثله قوله تعالى: {وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ}(النمل: ٢٠). فقد جاء في حاشية الصبان أنّه يُستفاد من الاستفهام في الآية السابقة التعجّب([1]). ونحو ذلك من خروج الاستفهام إلى الدلالة على التعجّب قوله تعالى: {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}(البقرة: ٤٤). فقد جاء في تفسير الرازي في قوله (أفلا تعقلون) هو تعجّب للعقلاء من أفعالهم، ونظيره قوله تعالى { أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}(الأنبياء:٦٧)([2]).

٣ــ التعجّب باسم الفعل:

اسم الفعل: هو ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالاً. ويأتي بمعنى الماضي، والأمر، والمضارع. نحو: (شتّانَ)، و(صَهْ)، و(أوّه) ([3]). وقد يخرج اسم الفعل إلى معنى التعجّب، ونحو ذلك (وَاْ) فقد ذكر ابن هشام أن لها أنواعاً، منها أنْ تكون اسماً للتعجّب والاستحسان، ونحو ذلك قول الشاعر:

وا بأبي أنتِ وفوكِ الأَشْنَبَ

كأنّما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ

أو زنجبيلٌ وهو عندي أطيَبُ

---

[1]ــ الصبان، حاشية الصبان، ج٣، ٢٥.

[2]ــ الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، دار الفكر،عمان،(١٩٨١)، ج٢/ ٧٢.

[3]ــ ابن هشام، أوضح المسالك، ج٤/ ٨٤.

وقد يُقال: (واهاً)، نحو قول الشاعر([1]):

واهاً لسلمى ثمّ واهاً واها.

ومن أسماء الأفعال التي تدّل على التعجّب (وَيْ)، ونحو ذلك في قوله تعالى: { وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ }(القصص: ٨٢). فقد قال أبو الحسن الأخفش: (وَيْ) اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و(أنْ) على إضمار اللام، والمعنى أعجبُ. ونحو ذلك قول الشاعر([2]):

وَيْ كأنْ من يَكُنْ لهُ نَشَبٌ يُحْبَبْ ويَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرّ.

٤ــ التعجّب بالقسم:

القسم: أسلوب من أساليب توكيد الكلام، وإبراز معانيه، ويؤتى به في الغالب لدفع إنكار منكِر أو إزالة شكّ الشاكيّن. ومن أدوات القسم (التاء، واللام). وقد يخرجان إلى إفادة التعجّب. ونحو ذلك في (التاء) قوله تعالى:{وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ }(الأنبياء:٥٧). فقد جاء في الكشاف للزمخشري، أنّ (التاء) فيها معنى وهو التعجّب، كأنّه تعجّب من تسهيل الكيد على يبده وتأتّيه([3]). وتبعه

---

[1]ــ ابن هشام، مغني اللبيب، ج٤/ ٤٢١ــ ٤٢٢.

[2]ــ النحاس، أبو جعفر، معاني القرآن، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، السعودية، ٥/ ٢٠٤. ويُنظر كذلك: البغدادي، خزانة الأدب، ٦/ ٣٦٩.

[3]ــ الزمخشري، الكشاف، ٣/ ١٢٣. وانظر كذلك أبو حيان، البحر المحيط، ٦/ ٣٠٠.

ابن هشام في مغني اللبيب، إذ يقول: "فالتاء المُحَرَّكة في أوائل الأسماء حرف جرّ معناه القسم، ويختصّ بالتعجب([1]).

أمّا اللام فلها أنواع متعددة، ومنها ما يدخل على لفظ الجلالة (الله)، ولا يؤتى به في مثل هذا الموضع إلا لإفادة التعجّب، يقول سيبويه:"ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجّب، ومنه قول أميّة بن عائذ([2]):

لله يَبْقى على الأيامِ ذُو حيد بمشمخرٍّ بهِ الظيّانُ والآسُ.

وجاء في شرح الرضي أن اللام تأتي بمعنى (الواو) في القسم للتعجّب، نحو (لله لا يؤخّر الأجل). وقولهم (في التعجّب) يعنون: في الأمر العظيم الذي يستحقّ أن يُتعجّب منه، فلا يقال: لله لقد قام زيد، بل يستعمل في الأمور العظام، نحو: (للهِ لتبعثنّ)([3]).

٥ــ التعجّب بصيغة (فَعُل):

ونحو ذلك: ضَرُبَ زيدٌ. وضَرُبَ الرجلُ، وتقدير الكلام: ما أضربهما، وجوّز دخول الباء على الفاعل، فيقال: ضَرُبَ بزيدٍ، حملاً على (أضرب بزيد) لأنهما في معنى واحد([4]). ونحو ذلك أيضاً قوله تعالى: {مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً} (الكهف: ٥). جاء في الكشاف للزمخشري أنّ (كلمةً) بالنصب على

---

[1]ــ ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢/ ٢١١.

[2]ــ سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٤٤.

[3]ــ الاستراباذي، شرح الرضي، ٢/ ٣٧٠. ابن يعيش، المفصّل، ٢/ ٩٨.

[4]ــ ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وآخر، (د،ن)، (٢٠٠٩)،١/ ٧٧ ــ ٧٨.

التمييز والرفع على الفاعليّة، والنصب أقوى وأبلغ، وفيه معنى التعجّب، كأنّه قيل: ماأكبرَها كلمةً([1]). وجاء عند أبي حيان في البحر المحيط: قرأ الجمهور(كلمةً) بالنصب، والظاهر انتصابه على التمييز وفي ذلك معنى التعجّب، أي ما أكبرها كلمةً، وقال أبو عبيدة: نصب (كلمةً) على التعجّب([2]).

٦ــ التعجب بصيغة (كفى) :

ونحو ذلك قولنا: كفى بمحمد شاعراً، و(كفى بالشيب واعظاً). أي يكفيك وعظ الشيب عن غيره، والمعنى: ما كافي الشيب واعظاً، وما أكفى محمد شاعراً([3]). وذهب الزجاج إلى أنّ الباء زيدت في فاعل (كفى) لتضمنه معنى (اكتفِ)، وهو قريب من معنى التعجّب([4]).

وقد تُزاد الباء في مفعول (كفى) المتعدّية، دالة على التعجّب، ومنه حديث الرسول صلى الله عليه وسلّم :(كفى بالمرء إثماً أن يُحدّث بكل ما سمع). ومثل (كفى) من الصيغ ما هو بمعناها، نحو: حسبك بزيدٍ رجلاً. فهي قريبة المعنى من كفى ومضمّنة معنى التعجّب([5]).

---

[1]ــ الزمخشري، الكشاف، ٢/ ٢٥٠.

[2]ــ أبو حيان، البحر المحيط، ج٦/ ٩٥ ــ ٩٦.

[3]ــ السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج٤/ ٢٩٣

[4]ــ ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ١٠٦.

[5]ــ أبو حيان، الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٢٠٨٧.

٧ــ التعجّب بـــ(أي) الكماليّة:

أي الكماليّة: صيغة للدلالة على وصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني([1]). وتقعُ صِفَةً للنَّكِرَة نحو"عمرُ رجلٌ أيُّ رجلٍ" أي كامِــلٌ فــي صِفاتِ الرِّجال. وحَالاً للمعرفة كـــ "مَرَرْتُ بعبدِ اللَّه أَيَّ رَجُلٍ". والتعجّــب معنى من معانيها، يقول سيبويه:"ومن التعجّب أيضاً مــررتُ برجــل أيّ رجل، و(أيّما) نعت للرجل في كماله وبذّه غيره، كأنّه قال: مررتُ برجــل كامل"([2]).

وجاء في شرح الرضي أنّ (أي) منقولة عن الاستفهاميّة، وذلــك لأنّ الاستفهاميّة موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه "فاستعيرت للوصف الشيء بالكمال في معنى من المعــاني والتعجّب في حاله"([3]).

٨ــ التعجّب بـــ(ربّ):

لقد اختلف النحاة في (ربَّ)، فذهب الكوفيون إلى أنّه اسم. وذهــب البصريون إلى أنّه حرف جرّ([4]). ويفيد دخولها علــى التركيــب معنــى التكثير أو التقليل، نحو: "ربّ أخٍ لكل لم تلده أمّك". وقد يُفاد منها معنــى التعجّب، ونحو ذلك (ربّه رجلاً لقيت)، (وربّه امرأة لقيــت). والمعنــى:

---

[1]ــ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/ ١٢.

[2]ــ سيبويه، الكتاب، ١/ ٢١٠.

[3]ــ الاستراباذي، شرح الرضي، ١/ ٣٣٢.

[4]ــ الأنباري، الإنصاف، ج٢/ ٣٣٢.

لقيتُ رجلاً أيُّ رجلٍ، أي لقيتُ رجلاً عظيماً([1]). ونقول: ربّه رجلاً، وربّه امرأةً، وربّه رجالاً، وربّه نساء، فقد جاء في المفصل :"وهـذا يفعلونـه عند إرادة تعظيم الأمر، وتفخيمه، فيكنّون عن الاسم قبل جري ذكره ثـمّ يُفسّرونه بظاهر بعد البيان"([2]).

[1]ــ السامرائي، معاني النحو، ٤/ ٢٩٩.

[2]ــ ابن يعيش، شرح المفصّل، ٨/ ٢٨.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

بعد العرض السابق لمعايير النحاة في تناول الأساليب اللغويّة وتحليلها بشكل عام، وأسلوب التعجّب بشكل خلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

١ ــ انطلق النحاة القدماء في دراستهم للتراكيب اللغويّة من الجزء إلى الكل، ويظهر هذا المنهج في أوضح صوره من خلال تقسيم الكلام إلى: اسم، وفعل، وحرف؛ وربما اعتمد النحاة ذلك التقسيم لينسجم مع طبيعة تعلّم النطق اللغوي الذي يبدأ عادة من الجزء إلى الكل.

٢ ــ قامت نظريّة التحليل النحوي للتراكيب اللغويّة عند النحاة على أساس ضرورة وجود ثلاثة أطراف ولا بد من توافرها: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية رمز تاثير العامل بالمعمول.

٣ــ ضرورة إيجاد إعراب لكلّ كلام منطوق، وترتّب على ذلك ضرورة تجزئة التراكيب اللغويّة بصورة قد تنأى بها عن الدلالة التي وضعت لها. فيُصبح الإعراب شيئاً ودلالة الأسلوب شيئاً آخر.

٤ــ لم تستوفِ معظم الأساليب اللغويّة حقّها الوافي من الدراسة الدلالية بسبب الاهتمام بالمعنى النحوي. كالشرط والاختصاص والتقديم والتأخير.

٥ــ ليس من الضروري ارتباط الحركة الإعرابية في مجمل الأساليب اللغويّة بالعامل قدر ارتباطها بالحالة النفسيّة للمتكلّم. أو الغرض البلاغي الذي يقصده.

٦ ــ ألصقت بالدرس النحوي القديم صفة الــشكلية مــن قبــل بعــض الباحثين؛ نتيجة لطبيعة التحليل.

٧ــ يوصي الباحثان من خلال هذه الدراسة بضرورة إفراد باب خــاصّ في النحو العربي يتمّ من خلاله استيفاء أسلوب التعجّب من خلال جمــع جميع التراكيب اللغويّة التي يتحقق فيها هذا المفهوم.

١٠ــ التركيز، في تدريس أسلوب التعجّب وما شــاكله مــن الأســاليب اللغويّة الأخرى، على جانب المعنى المقصود لا جانب التحليل الذي قــد يُفقد الأسلوب دلالته، ويُصعِّب فهمَه.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

١ــ ابن جني، أبو الفتح عثمان،(د،ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ، دار الكتب العلميّة، مصر.

٢ــ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد،(٣٠٠٤)، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة.

٣ــ ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين،(د،ت)، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٤ــ ابن عاشور، الطاهر، (د،ت)،التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.

٥ــ ابن عبد ربه، أحمد بن محمد،(د،ت)، العقد الفريد، تحقيق: محمد قمحيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٦ــ ابن عصفور، علي بن مؤمن، (٢٠٠٩)، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وآخر، (د،ن).

٧ــ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله،(١٩٨٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢٠.

٨ــ ابن عقيل، بهاء الدين،(د،ت) المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر العربي، دمشق.

٩ــ ابن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله، (د. ت)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد، دار المأمون للتراث.

١٠ ــ ابن منظور، جمال الدين بن محمد، (٢٠٠٥)، لسان العرب ، دار صادر، بيروت.
١١ــ ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين،(٢٠٠٠)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢ــ ابن يعيش، موفق الدين،(د،ت)، المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
١٣ــ أبو حيان، الأندلسي،(١٩٩٨)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجا عثمان محمد وآخر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٤ــ أبو حيان، الأندلسي، (د،ت)، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت.
١٥ــ أبو المكارم، علي، (٢٠٠٦)، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
١٦ــ الأزهري، خالد بن عبد الله،(٢٠٠٠)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت.
١٧ــ الاستراباذي، رضي الدين، (١٩٩٦)، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،.
١٨ــ الأنباري، أبو البركات، (١٩٦١)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، مصر.
١٩ــ الأنباري، أبو البركات، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار نهضة مصر،
مصر.

٢٠ــ الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصريّة، بيروت.
٢١ــ الأنصاري، ابن هشام، الطبعة الأولى، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة.
٢٢ ــ الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، (د،ن).
٢٣ــ البغدادي، عبد القادر، (١٩٨٤)،خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٤ــ الجرجاني، السيد الشريف، (١٩٣٨)، التعريفات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٢٥ ــ الجرجاني، عبد القاهر، الطبعة الثانية، دلائل الإعجاز، تحقيق رشيد رضا، (د،ن).
٢٦ــ حجازي، محمود فهمي، (٢٠٠٦)، مدخل إلى علم اللغة، الدار المصرية السعودية، القاهرة.
٢٧ــ حسان، تمام،(٢٠٠٩)، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة.
٢٨ــ حسان، تمام، (١٩٩٤)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب.
٢٩ــ حماسة، محمد عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، دار غريب، القاهرة.
٣٠ــ الرازي، فخر الدين، (١٩٨١)، مفاتيح الغيب، دار الفكر، عمان.
٣١ــ الزركشي، بدر الدين،(١٩٨٤)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٣٢ــ الزمخشري، جار الله أبو القاسم، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد ، دار العبيكان الرياض.
٣٧ــ السامرائي، إبراهيم،(١٩٨٣)، الفعل: زمانه، وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٤ــ السامرائي، فاضل، (٢٠٠٧)، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الطبعة الثانية.
٣٥ــ السامرائي، فاضل، (٢٠٠٠)، معاني النحو، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى.
٣٦ــ سيبويه، أبو بشر، (١٩٨٨)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخامجي، القاهرة.
٣٧ــ السيوطي، جلال الدين، (١٩٨٥)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٨ــ جلال الدين، السيوطي،(١٩٧٦)، الإقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، القاهرة.
٣٩ــ السيوطي، جلال الدين، (١٩٩٨)، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٠ــ شنوقة،(٢٠١٠) بنية الجملة العربيّة العربية وأسس تحليلها، عالم الكتب، القاهرة.
٤١ــ الصبان، أبو العرف محمد بن علي، حاشية الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة.
٤٢ــ الطبري، أبو جعفر، التفسير الكبير، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤٣ــ عمايرة، خليل أحمد،(١٩٨٤)، في نحو اللغة وتراكيبها، دار المعرفة.
٤٤ــ الفراء، أبو العباس، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي.
٤٥ــ فريد الدين، آيدن، (١٩٩٧)، الأزمنة في اللغة العربية، دار العِبَر للطباعة والنشر، أسطنبول.
٤٦ــ القرطبي، أبو عبد الله، تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، مصر.
٤٧ــ المبرد، المقتضب، أبو العباس، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
٤٨ــ مصطفى، إبراهيم، (١٩٩٢)، إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة.
٤٩ــ النحاس، أبو جعفر، معاني القرآن، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، السعودية، جامعة أم القرى.
٥٠ــ وافي، علي عبد الواحد، الطبعة الثالثة، النحو الوافي، دار المعارف، مصر.

ثانياً: المجلات العلميّة

مصطفى، عبد الحميد، نظريّة العامل في النحو العربي،(٢٠٠٢)، مجلّة جامعة دمشق، مجلّد ١٨، العدد ٣+٤، ٤٧ ــ ٤٨.

ثالثاً: وقائع المؤتمرات

نبهان، عبد الإله،(٢٠٠٢)، "مقترحات في تيسير بعض صيغ الإعراب"، مؤتمر تيسير تعليم النحو، دمشق، مجمع اللغة العربية، ٢٧ــ ٣١ تشرين الأول، ١٤٥ــ ١٤٦.